



عناصر المادة

مهجّرو القلمون الشرقي... فصول من المعاناة في مخيمات الشمال:
اتفاق روسي - تركي - إيراني على "خطوات جديدة" في التسوية السورية:
الدول الضامنة تتحِّد رغم خلافاتها وتتمسّك بفعالية آستانة وقرارات سوتشي:

مهجّرو القلمون الشرقي... فصول من المعاناة في مخيمات الشمال:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 1336 الصادر بتاريخ 29-4-2018 تحت عنوان: (مهجّرو القلمون الشرقي...
فصول من المعاناة في مخيمات الشمال)

بعد أن هجّرت قوات النظام السوري آلاف الأشخاص الرافضين لما يُعرف بـ"المصالحة" من مناطق القلمون الشرقي، وقبلها مناطق كثيرة بريف دمشق، الأسبوع الماضي، يواجه هؤلاء المُهجّرون فصلاً جديداً من المعاناة مع سوء الخدمات وندرة المياه، في المخيمات التي باتت مكان إقامتهم الحالية في شمالي سوريا.

وخصصت مجموعة من المخيمات في بعض الأراضي الزراعية بإدلب وريف حلب، لاستقبال وإيواء هؤلاء المُهجّرين، في

ظل الاكتظاظ السكاني الكبير الذي شهد الشمالي السوري وندرة البيوت المعروضة للإيجار.

أحد هذه المخيمات مخيم دير بلوط الذي يقع بين منطقتين عفرين (بريف حلب) وأطامه في شمال إدلب، ويسمى الآن مخيم "القلمونيين"، ويقدر عدد الموجدين فيه حتى الآن بأكثر من أربعة آلاف نازح، معظمهم من بلدات ومدن الضمير، الرحيبة، جيروود، الناصرية، العطنة.

أبو عمر، خمسيني من مدينة الضمير بريف دمشق، هو أحد نزلاء هذا المخيم، وجد نفسه وعائلته منذ عشرة أيام في خيمة لم يعتد على السكن فيها، بعد أن ترك منزله في مدينته. وتحت لـ"العربي الجديد" عن معاناته والساكنين معه بالمخيم، وقال "نعياني من الضغط السكاني في المخيم. يتم جلب المياه إلى المخيم عبر سيارات خاصة لا تكاد تكفي يوماً واحداً، لنتظر وصول كميات إضافية في اليوم الثاني"، مضيفاً أن "ثمة أزمة في الصرف الصحي مع عدم توفر المياه، والحمامات الالزمة لكل من في المخيم، مع أن هناك عملاً جباراً تقوم به إحدى المنظمات الإغاثية لتلبية احتياجات المخيم".

اتفاق روسي - تركي - إيراني على "خطوات جديدة" في التسوية السورية:

كتبت صحيفة الشرق الأوسط في العدد 14397 الصادر بتاريخ 29-4-2018 تحت عنوان: (اتفاق روسي - تركي - إيراني على "خطوات جديدة" في التسوية السورية)

أكدت موسكو وطهران وأنقرة ضرورة تثبيت وقف النار في سوريا، وتعزيز العمل في إطار مفاوضات آستانة، ومواجهة ما يُصف بـ«محاولات لتفويض الجهود الثلاثية لدفع التسوية السورية». واتفقت الأطراف الثلاثة على اتخاذ خطوات «جماعية وفردية» لضمان دفع العملية السياسية، والعودة إلى مسار تطبيق القرار 2254.

وعكست نتائج لقاء وزراء خارجية البلدان الضامنة وقف النار في سوريا إصرار الأطراف الثلاثة على ضبط تحرك مشترك في المرحلة المقبلة، بعد أن أجرى الوزراء تقويمًا للموقف بعد الضربة العسكرية الغربية على سوريا وما تبعها من تطورات. ودَلَّ البيان الختامي للقاء، والتأكيد المشترك في المؤتمر الصحفي الذي أعقبه، على توافق موسكو وطهران وأنقرة على خطوات مشتركة سيتم إطلاقها على مستويين «جماعي في الإطار الثلاثي» و«فردي من جانب كل بلد في المجموعة» في مواجهة التحركات الغربية الجارية التي وُصفت بأنها تهدف إلى إيجاد مسارات أخرى للتسوية السياسية تقوض الجهد الثلاثي المبذول في آستانة.

وتحتفي البيان الختامي تأكيداً على تثبيت وقف النار الذي «نجح» في خفض مستوى العنف، وتعزيز مسار آستانة، ودعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تقديم دعم «يصب في مصلحة كل السوريين».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أجرى لقاءين منفصلين مع نظيريه الإيراني محمد جواد ظريف والتركي مولود جاويش أوغلو، قبل أن يبدأ الوزراء الثلاثة جولة محادثات جماعية ركزت على آفاق التحرك المشترك خلال المرحلة المقبلة. وكان لافتاً أن الوزراء الثلاثة تعمدوا عدم الإشارة إلى ملفات خلافية خلال مؤتمر صحافي مشترك عقدوه في ختام المحادثات، برغم بروز تباينات محدودة حال سبل التعامل مع المجموعات المسلحة، كما ظهر من خلال دعوة تركيا إلى ضرورة تحديد الفصائل التي يمكن وصفها بأنها إرهابية قبل توجيه ضربات عسكرية ضدها في إدلب أو غيرها من المناطق.

وأكَّد لافروف، مجدداً، على النية المشتركة في مواجهة تداعيات الضربة العسكرية الغربية على سوريا، التي وصفها بأنها أعادت إمكانية الحل السياسي في هذا البلد إلى الوراء. وقال الوزير الروسي إن موسكو أعادت تأكيد موقفها بأن «الهجوم

غير القانوني على سوريا يوم 14 أبريل (نيسان)، الذي نفذته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، نُفذ بذريعة مختلفة تماماً، دون انتظار بدء عمل خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. هذا الهجوم بالطبع أعاد جهود التسوية السياسية إلى الوراء». وأشار إلى أن الأطراف الثلاثة تبنت بياناً مشتركاً «يؤكد التزامها الكامل بعدم وجود بديل عن الحل السياسي الدبلوماسي لتجاوز الأزمة في سوريا على أساس القرار 2254، وعلى أساس توصيات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي». وأشار إلى أن بلاده «اتفقت مع تركيا وإيران على اتخاذ خطوات محددة بشأن تسوية الأزمة السورية، ومواجهة محاولات تقويض جهود التسوية»، موضحاً أن الاتفاق تضمن «خطوات ملموسة ستتخذها بلداننا الثلاثة بشكل جماعي، وعلى أساس فردي، من أجل إعادة كل واحد منا إلى طريق التقدم المستدام نحو هدف تحقيق القرار 2254.

وزاد لافروف أن الثلاثي «أكَدَ في الوقت ذاته أن مسار آستانة يقف بثبات ولا يمكن إيجاد بديل عنه»، مشيراً إلى ضرورة مواصلة الجهود الثلاثية التي أثمرت «تقدماً ملمساً» على الأرض السورية. وتتابع أن البلدان الثلاثة موافقها مطابقة حال عدم السماح بتقسيم سوريا وفق خطوط طائفية أو عرقية. وقال إن الدول الضامنة تعتبر مطالبة المعارضة السورية بتغيير الحكم في دمشق شرطاً مسبقاً لاستئناف مفاوضات جنيف، موقفاً «غير بناء».

الدول الضامنة تتحِّد رغم خلافاتها وتتمسّك بفعالية آستانة وقرارات سوتشي:

كتبت صحيفة الحياة اللندنية في العدد 20113 الصادر بتاريخ 29-4-2018 تحت عنوان: (الدول الضامنة تتحِّد رغم خلافاتها وتتمسّك بفعالية آستانة وقرارات سوتشي)

في مواجهة مشكلات داخلية وضغوط خارجية، سعى وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران إلى تجاوز خلافاتهم لضمان استمرار دورهم المهيمن في هندسة الأوضاع السياسية والجغرافية في سوريا وفق مسار آستانة ومقررات مؤتمر سوتشي. وفيما أكدوا أن لا بديل من الحل السياسي، اتفقوا على خطوات ملموسة لحركته.

ومع تصاعد النداءات الدولية من أجل الدفع بحل سياسي للأزمة السورية وفق مسار جنيف، أو مسارات أخرى، وكسر احتكار ثلاثي آستانة، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمره الصحفي مع نظيره الإيراني جواد ظريف والتركي مولود جاويش أوغلو، إن البلدان الغربية تنتقد مسار آستانة ونتائج مؤتمر سوتشي انطلاقاً من «أهداف أخرى» لإثبات أنهم (الغربيون) تحديداً يحلون كل القضايا في عالمنا المعاصر».

وأضاف: «للأسف، أو ربما من المفرح، أن هذا الزمن ولِي منذ مدة طويلة». وفيما شدد على رفض السماح بتقسيم سوريا وفقاً لخطوط طائفية وعرقية، أكد أن الهجوم الثلاثي على أراضيها أعاد جهود التسوية إلى الوراء. لكنه تعهد مواصلة هذه الجهود، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

وقال إن الوزراء الثلاثة «ناقشوا التحضيرات لقاء الدولي التاسع حول سوريا في آستانة منتصف أيار (مايو) المقبل»، بعدما «تبادلوا الآراء حول لقاءات الأسبوع الماضي مع المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا في موسكو وأنقرة وطهران».

وأوضح أن الجولة المقبلة في آستانة ستشهد «لقاءات لمجموعات العمل حول إطلاق الأسرى والمعتقلين والبحث عن مصير المفقودين، وتبادل جثث القتلى»، في محاولة لتنفيذ تصريحات أدلَّ بها دي ميستورا منذ أيام، وقال فيها إن مسار آستانة استند غایاته، علمًاً أن النظام عَطَّلَ، منذ الجولات الأولى لآستانة، البحث في هذا الملف.

وأعرب الوزير الروسي عن استغرابه تصريحات دي ميستورا التي انتقد فيها عملية آستانة ومؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وعزا التصريحات إلى ضغوط غربية. وذكر أن «مؤتمر سوتشي أقر رسمياً المبادئ الـ12 المفتاحية للمبعوث الدولي، بحضور إجماع سوري من القوى السياسية والإثنية والطائفية». ولفت إلى أن هذه النتيجة وحدها «تعد اختراقاً مهماً في موضوع الحل السياسي للأزمة السورية لأن الجهود السابقة لمؤتمر سوتشي لتبني هذه المبادئ في إطار مسار جنيف، باءت بالفشل».

وزاد أن «سوتشي ساعد السوريين في مهمة التوافق على المبادئ الأساسية لتشكيل لجنة دستورية وتفعيتها بمشاركة المبعوث الأممي».

من جانبه، أكد ظريف أن منصة آستانة هي الصيغة الوحيدة التي تفيد تحقيق السلام وإطلاق الحوار في سوريا، داعياً الأطراف كافة إلى الإقرار باستحالة الحل العسكري واحتمالية الحل السياسي.

وقال إن ممارسات واشنطن في سوريا تهدد استقلالها ووحدة أراضيها. ودان استخدام الأسلحة الكيماوية من أي طرف، وطالب بتحقيق مستقل في حالات استخدام الكيماوي المفترضة في سوريا.

أما جاويش أوغلو، فعارض محاولات عزل آستانة، ودعا إلى ضرورة الحفاظ على هذه الصيغة، مؤكداً أن مؤتمر سوتشي أعطى زخماً جديداً لعملية جنيف. ودعا واشنطن إلى وقف دعم التشكيلات الكردية في سوريا. واعتبر أن أي حل عسكري للأزمة سيكون غير قانوني وغير مستدام.

وشدد البيان الختامي للوزراء الثلاثة على «عدم وجود أي بديل من الحل السياسي الدبلوماسي للأزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن الرقم 2254، ونتائج مؤتمر سوتشي للحوار الوطني». وأكد «رفض كل الجهود لخلق واقع جديد في الميدان بحجة مكافحة الإرهاب، والتصميم على مواجهة أجندة تسعى إلى تقويض سيادة سوريا ووحدة أراضيها وتقويض أمن البلدان المجاورة».

المصادر: